

أكد خلال محاضرة ألقاها في جامعة الخليج على أهمية الاستفادة من الفوائض المالية

عدنان البحر يدعو السلطتين للتعاون في تحويل الكويت لمركز مالي

مازالت الفرصة سانحة أمام الكويت لتصبح مركزاً لرؤوس الأموال

طالب رئيس مجلس إدارة شركة المستثمر الدولي عدنان عبد العزيز البحر الحكومة ومجلس الأمة و الجهات المعنية في الكويت والقطاع الخاص بالسعي والعمل على استعادة الكويت موقعها كمركز تجارى ومالي للمنطقة وأن يصبح سوقها سوقاً رئيسياً في المنطقة بعدما فقدت هذه الميزة مع نهوض أسواق المال في كل من دبي والبحرين .

ويرى البحر خلال محاضرة ألقاها في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بعنوان (الكويت والمركز المالي المنشود) بحضور عدد من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في كليات الآداب والعلوم وإدارة الأعمال أن الكويت لازالت لديها فرصة اللحاق بالركب من خلال لعب دور مالي أو تجاري إقليمي ، وذلك بالسعي بتأكيد مكانتها كمركز تمويل إقليمي من خلال التحول إلى سوق إقليمي للأوراق المالية.

وشدد البحر خلال المحاضرة التي ألقاها بدعوة من الدكتور أنجوم صديقي مدير مركز البحوث والتطوير في الجامعة على أهمية التزام الحكومة بالاكتماء بدور المنظم والذي يقوم بوضع الضوابط والحد الأدنى من الإدارة التي تتميز بالشفافية وأن لا تكون الحكومة منافساً للقطاع الخاص في قطاع الأعمال بل داعماً له للوصول إلى إدارة أفضل للاقتصاد.

وتناول عدنان البحر قضايا هامة وعاجلة تتعلق بالدعم الحكومي والذي وفقاً لرأيه يمكن إعادة هيكلته من أجل تحسين إنتاجية الاقتصاد الكويتي ، وذلك بتوجيهه من خلال المواطن بدل من بناء أجهزة للدولة لخدمة المواطن.

وقال البحر " يجب على القطاع الخاص أن يقوم بدور رئيسي ويتعين على الحكومة مساعدته عن طريق القيام ببعض الوظائف المتصلة بتنظيم ووضع ضوابط لإدارة وتسهيل مشروعات الاستثمار، والأهم من خلال دعم المنافسة ومنع الاحتكار أو أي سياسات من شأنها تخفيض حجم المنافسة أو منعها.

وفي نهاية المحاضرة قام الدكتور حسين التلافهة عميد كلية إدارة الأعمال والدكتور أنجوم صديقي مدير مركز البحوث والتطوير بالجامعة بالنيابة عن الدكتور عبد الرحمن المحيلان رئيس جامعة الخليج بتقديم لوحة معدنية إلى السيد عدنان البحر تحمل اسمه تقديراً له واحتفاءً بذكرى هذه المناسبة

وفيما يلي أهم ما ورد بالمحاضرة :-

قبل شروع حكومة الكويت فى تنفيذ مشروع التحول إلى مركز مالي عليها أولاً الانتهاء من تنفيذ البنية الأساسية لصناعة الخدمات المالية لضمان نجاح هذا السوق ، وخدمة عملائه بالجغرافية المستهدفة ، وتلك المساندة لها وللسوق عموماً ، وأي الهيئات الرقابية هي الأساسية والمسئولة عن نجاح هذا السوق وازدهاره ، وأي من الهيئات الرقابية تعتبر مساندة لها.

وبهذا الأسلوب يمكننا رسم صورة للهدف المنشود ، وتوضيح ملامحه ، وتحديد الاستراتيجيات والبرامج الأساسية المعينة على الوصول إلى هذا الهدف.

كما يجب علينا أيضاً أن ندرس الإطار العام للمنافسة القائمة والقادمة ، وتحديد نقاط القوة والضعف لدينا ولدى الآخرين لرسم السياسات الأكثر ملائمة لظروفنا.

إن الفرص المتاحة في مجالات التخصص المختلفة في الأسواق المالية خليجياً وإقليمياً هي:-

- (1) مركز مكاتب تمثيل المؤسسات المالية إقليمياً.
- (2) مركز أوفشور للخدمات المالية غير المقيمة (ويتبعه غداً أن يصبح مركز تمويل إقليمي).
- (3) سوق إقليمي للأوراق المالية.

أولاً: مركز مكاتب التمثيل الإقليمية:-

تؤدي دبي هذا الدور إقليمياً اليوم ، وكانت البحرين قبل ذلك مركزاً لهذه المهنة ، وقبلها بيروت. وهذه الصناعة سريعة التنقل ولا ينتج عنها تخصص يسمح باستمرار التميز كي يساعد على الاحتفاظ بها. وتحتاج للمجتمعات والأسواق الأكثر انفتاحاً والأقل تعقيداً في الإجراءات ، والتي تمتلك سهولة الاتصال والسفر.

وعليه كانت بيروت وجهة هذه الصناعة وتلتها البحرين بعد الحرب الأهلية فى لبنان وأخيراً جذبتها دبي بعد ازدهارها. وفي رأيي فان الكويت لا تمتلك المؤهلات لأن تكون مركزاً لمثل هذه الخدمة إقليمياً. ومع ذلك يجب علينا السماح لمكاتب تمثيل للبنوك الإقليمية والعالمية سواء كانت بنوك الخدمات المالية الخاصة (Private Banks) أو بنوك الاستثمار أو البنوك التقليدية أو الشركات المتخصصة بإدارة الأموال لأن في حضورها ولو بشكل مختصر ولو كانت تتبع فرعها الإقليمي في إحدى الدول السابقة الذكر، فان حضورها يعنى قدرتها الأكبر على فهم سوقنا وخدمة عملائها فيه ، ورفع الخبرات والإمكانيات العامة لسوقنا من خلال الاحتكاك والعمل المشترك.

ثانياً: مركز أوفشور للخدمات المالية للخدمات غير المقيمة:-

وأعني هنا مركزاً يمكن من خلاله تأسيس بنك تجارى أو استثماري أو شركة تمويل أو استثمار. وبالإجماع فان البحرين سباقة في هذا المجال ولم تستطع دبي مع كل الجهود المبذولة من قبلها جذب هذه الصناعة للاستيطان لديها.

ولنجاح مثل هذا المركز، يتطلب الأمر تشريعاً يسمح بحضور مثل هذه المؤسسات في الدولة ، على أن تقدم خدماتها لعملائها خارج الدولة ، وأن يقتصر تعاملها داخل الدولة على المؤسسات.

كما يتطلب الأمر القدرة لدى الجهة الرقابية والمنظمة لمثل هذا السوق في هذه الحالة البنك المركزي ، على إدارة الرقابة لمثل هذه المؤسسات وحسب معرفتي فان جهاز الترخيص والرقابة فى البنك المركزي الكويتي لا يملك الرغبة ولا الإمكانيات لأداء مثل هذه المهمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى سوف يكون من الصعب في هذه المرحلة أخذ المبادرة من البحرين والتي تسبقنا بمسافة لا بأس بها.

ومع ذلك ، وكما هو الحال بالنسبة لمكاتب التمثيل ، فان هناك فرقاً ما بين أن ننافس في هذا المجال للقيادة وما بين أن يسمح التشريع لمثل هذه الأعمال وأن يقبل البنك المركزي مثل هذه المؤسسات لأنها تسمح بحضور خبرات مفيدة وأنشطة مساندة لأي إستراتيجية لازمة لأي تخصص مهما كان في مجال المراكز المالية.

ويتبع مثل هذا المركز المالي إمكانية نجاحه كسوق تمويل إقليمي ، وأعني بذلك سوقاً يدير إصدارات الدين الإقليمية Syndicated Loans والصكوك والسندات. وفي رأيي فان البحرين هي المركز الرئيسي لمثل هذا النشاط الذي يتطلب الريادة في صناعة الأفشور ، ولا مجال لنا هنا.

ولكن يمكننا المنافسة في إصدارات الدين الورقية مثل السندات والصكوك إذا ما توافرت لدينا بورصات نشطة للأوراق المالية وحضور جيد لمكاتب التمثيل والفروع للبنوك والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية وبعض المرونة في مجال الأفشور.

ثالثاً: سوق إقليمي للأوراق المالية (سوق إقليمي لرؤوس الأموال):-

أي سوق تعمل فيه بورصة أو أكثر (عادة أكثر من بورصة) تجمع من خلالها المؤسسات المالية والشركات المحلية والإقليمية رؤوس الأموال والأرصدة التمويلية طويلة الأجل ، عن طريق طرح الأوراق المالية والسندات والأسهم. وتتيح من خلالها للمستثمر المحلى والإقليمي والعالمي فرص الاستثمار الإقليمية ، بحيث لا يتوجب على المستثمر الراغب في الاستثمار إقليمياً التعامل مع ثلاثين

سوق وبورصة ومشروع. وتتولى المسؤولية الإشرافية والتنظيمية لمثل هذا السوق عادةً هيئة سوق رأس المال.

في هذا المجال كانت الكويت حتى ست سنوات مضت الرائدة ، دون أن تقصد أو تعلم . ولكنها فقدت هذه الريادة لصالح دبي وسلمت لها القيادة دون أي منافسة أو عناء ، بل عاونتها على استلامها ، كالذي يحمل عبئاً ثقيلاً يريد التخلص منه لكي يستطيع أن يخلد إلي الراحة والاطمئنان وتخفيف المسؤولية.

فإذا ما نظرنا للوضع كما كان منذ 6 سنوات تقريباً لوجدنا الكويت ثاني أكبر سوق رأسمالي في المنطقة ، وهي البورصة العربية الوحيدة التي تجد فيها مدرجاً أي سهم لأي شركة عربية مدرجة خارج بورصتها الوطنية ، وكذلك الحال بالنسبة لأي سند مالي أو صندوق.

أما اليوم ، وخلال أقل من عقد فإن عدد الشركات الكويتية المدرجة في بورصة دبي تفوق عدد الشركات غير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت.

عموماً فإنني ما زلت أرى بأن لدينا القدرة على المنافسة بجدارة في هذا المجال بما نملك من الخبرة والتجربة الفنية والخدمات المساندة ولكن لن تكون المنافسة سهله ، فديبي:-

- تملك سرعة المبادرة والقرار.
- وتملك القدرة على دخول أموال الدولة للاستثمار بدعم توجهاتها (شراء حصة بالبورصات العالمية والتي يتبعها تنسيق وعمل مشترك مع بورصة دبي).
- تملك سهولة الحضور لمكاتب شركات الاستثمار والبنوك إن كان بالترخيص في (DIFC) أو بالتمثيل أو فتح الفروع ، وهذا الحضور مهم لمساعدة الشركات الخارجية على إدراج أسهمها أو أوراقها مستخدمة مؤسساتها الوطنية ، وكذلك لمساعدة المستثمرين لاستخدام مؤسساتهم التي يعرفونها للاستثمار عن طريق هذا السوق.

والكويت على العكس من ذلك متأخرة في كل من الأمور التي تميز دبي ، ولكنها تملك المقومات التالية:-

- (1) الخبرة الأطول والتجربة الأعمق والخبرات الوطنية الأكثر تجربة.
- (2) دولة مصدرة لرأس المال.
- (3) تملك الكويت مجتمعاً ذا نضج سياسي واجتماعي أكبر ، فبينما الإمارات على المدى المتوسط والطويل سوف تضطر لخوض تجربة الديمقراطية والسير في طريقها وتحمل تكلفتها لتتمتع بميزاتها

، فان الكويت قد اجتازت مرحلة الخطر في هذه التجربة وبدأت بالاستقرار والسير قدماً على خطى الإجماع.

إنه من الواضح بأننا في الكويت لا يمكننا إدارة مشروعنا الاستراتيجي بأسلوب دبي أو الدول الخليجية الأخرى، أي بالاعتماد على رؤية قيادية واحدة وسرعة المبادرة وسهولة التشريع والإجراءات ودمج القدرات المالية للدولة مع توجهات بناء الإستراتيجية الاقتصادية.

إذاً لننظر إلى تجاربنا المعاصرة لنستخلص منها العبر في كيف يمكن للكويت بخاصيتها وطبيعتها الحديثة إدارة شؤونها الاقتصادية بكفاءة . بحيث لا تكون للديمقراطية والمشاركة السياسية أية آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.

من تجاربنا الحديثة

صناعة الاتصالات:-

فالكويت لم تكن من الدول الرائدة في خصخصة قطاع الاتصالات . بل هي وحتى يومنا هذا ، تعد من الدول القليلة التي مازال قطاع الاتصالات الأرضية لديها محتكراً من قبل الدولة.

وكان لدينا شركة اتصالات متنقلة واحدة (MTC) محتكرة للنشاط ومحكومة من الدولة ، وتحدد تعرفه الخدمة فيها من قبل الدولة وبإشراف مجلس الأمة.

مع ذلك ، حينما خصصنا هذه الشركة وفتحنا باب المنافسة ، انخفضت تكلفة الخدمة وارتفعت جودتها بدون إشراف الدولة وأصبحت الشركتان الوطنيتان رائدتين إقليمياً، وإحدهما اليوم تعد من أهم الشركات العالمية الرائدة.

الخدمات اللوجستية (النقل والتموين والتخزين):-

وإذا ما نظرنا إلى صناعة التخزين ، فانه كانت تتحكم بها شركتان محليتان تملك الدولة حصة رئيسية في كل منهما ، وهما شركة المخازن العمومية والتبريد.

وبعد أن تم خصخصة هذا المجال وخروج الدولة منه كلاعب رئيسي وتشجيع المنافسة ، تطورت هذه المهنة من التخزين إلى الخدمات اللوجستية الكاملة ، وغدت اليوم الشركات الكويتية هي الرائدة إقليمياً في مجال الخدمات اللوجستية ، بينما كانت دبي تمتلك المؤهلات الأقوى لنشأة وقيادة مثل هذه المهنة والصناعة.

وعليه ، فإن الدرس المستخلص هو ضرورة خروج الدولة كلاعب من أي صناعة نرجو لها التميز الإقليمي ، بالإضافة إلي التأكيد على أن تكون المنافسة المحلية لهذه الصناعة أعلى بكثير من مثيلاتها بالأسواق الأخرى ، لأن المنافسة بين المؤسسات الخاصة ضرورية لدعم بناء الكفاءة والتطور.

ويجب التأكيد على ضرورة خروج الدولة كمنافس لأنها تفسد السوق بالدعم والسيطرة والتدخل السياسي ، كما يجب أن نمنع الاحتكار ونطلق العنان للمنافسة دون عقبات.

أكثر من بورصة

إذا ما اتفقنا على ما سبق ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن لنا أن نستخدم هذه الفلسفة في المساعدة على تحويل الكويت إلي سوق رأسمالي إقليمي منافس ؟

برأيي ، يكون ذلك بوجود أكثر من بورصة ، وعلى الأقل بورصتين أو ثلاثة (في الإمارات اليوم ثلاث بورصات) وفي الولايات المتحدة مجموعة من البورصات ، ويجب ألا يكون أي منها مملوك أو مدار من قبل الدولة.

وكذلك الحال بالنسبة لخدمات المقاصة وتقع مسؤولية الرقابة والتشريع والإدارة لمثل هذا السوق على هيئة سوق الأوراق المالية ويجب أن تفصل مسؤولية إدارة هيئة السوق عن ملكية أي بورصة وأن يكون في الهيئة تمثيل محلي وإقليمي وعالمي ، وتدعم بخبرات عالمية عالية المستوى.

كما ينبغي على هيئات الرقابة الأخرى دعم هذا التوجه ، كالبنك المركزي بالسماح بحضور مكاتب التمثيل التجاري ، وفروع البنوك والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية. ويجب على هيئة سوق رأس المال السماح بحضور شركات الدلالة الإقليمية والعالمية.

كما أوضحت فإن للكويت إمكانيات يمكنها أن تنافس بها إقليمياً كسوق رأسمالي إقليمي ، ولكن الوصول لهذا الهدف يتطلب منا الإجماع على رؤية واضحة لمعنى " مركز مالي " وإدراك الأسلوب الأمثل للكويت لإدارة مشروعها الاستراتيجي.

ولها القدرة في تطوير مجالات أخرى ورفع القدرة التنافسية والإنتاجية للكويت بشكل دراماتيكي إذا ما أثبتت السياسات العلمية لتحقيق ذلك. والمثير للإعجاب بأننا يمكننا تحقيق ذلك على الرغم من كافة الآثار المستمرة السلبية المترتبة على عدم سرعة اتخاذ القرار بسبب محاولة ممارسة التجربة الديمقراطية.

يبقى السؤال، هل تجربة الكويت بالنجاح في ظل كل المعوقات التي نعيشها هي فكر اقتصادي جديد في التنمية؟

والجواب هو بالنفي قطعاً.

فالمنافسة الحرة ، وخصوصاً عندما يكون مستوى المنافسة أعلى من الاقتصاديات أو الأسواق المنافسة لنا هي من أساسيات الفكر الاقتصادي الحر في تطوير الطاقات التنموية ورفع كفاءة الإنتاج والأداء الاقتصادي.

وهذا فكر أساسي ، فالميزات التنافسية الأساسية كالتجربة الأكبر للاعب أو السوق أو الأسبقية لاشك تعطي ميزة انطلاق ولكن بدون سوق حر مفتوح للمنافسة الواسعة ، خالٍ من تدخل ومنافسة أجهزة وأدوات الدولة ، هو الأساس في تطوير هذه الميزات الأساسية الأولية وتطويرها إلى ميزات تنافسية دائمة.

فيمكن ومن تجربتيّ الكويت التي ذكرتها أن تبدأ دولة متأخرة وبميزات تنافسية أقل ولكنها تطور الروح التنافسية بأسواقها بشكل أكبر فتأخذ المبادرة والريادة.

وهذا صحيح في جميع القطاعات حتى في مجال الرياضة وغيرها.

كما أن الفكر الداعي لخروج الدولة كلاعب فكر اقتصادي متعارف عليه . فمشاركة الدولة في أي قطاع اقتصادي خصوصاً دولة ديمقراطية مثل الكويت يعطل كفاءة المنافسة ويؤخر تطور القطاع لعدة أسباب أهمها:-

(1) أن الدولة أو غيرها لا يمكن أن يلعب دور المشارك بالمنافسة ودور الرقيب أيضاً ، كما أن يكون اللاعب والحكم في نفس الوقت.

(2) كما أن دخول الدولة كلاعب يفسد قواعد اللعبة بسبب التسعير الغير تجاري لخدماتها مما يفسد دخول منافسين من القطاع الخاص بشكلٍ كافٍ ويكون دخولهم تدريجي في القطاعات المتخصصة مثل الخدمات الغير مخدومة من قبل مؤسسات الدولة أو في خدمة شرائح العملاء الراغبة في خدمات مميزة والقادرة على دفع تكلفة أعلى للخدمة.

(3) تسييس القطاع وإخضاعه لتعقيدات اللعبة السياسية وتجاذباتها.

ولدينا بالكويت تجربة واضحة في مجالين واضحين:

الأول: صناعة خدمة التعليم.

والثاني: صناعة الخدمات الصحية.

كما يمكننا أيضاً النظر إلي مجال صناعة الإعلام وخدمات الطيران.

وكيف كان لتأخر تطوير المنافسة الحرة وإخراج الدولة كلاعب وكون جهاز الدولة منافس (وزارة الصحة أو التعليم أو الإعلام) وفي نفس الوقت الرقيب والحكم أيضاً ، أثراً واضحاً في تأخير تطور هذه الصناعات في الكويت مقارنة بالدول المجاورة.

ويمكننا أن نتصور بالإجابة على الأسئلة التالية ، أين كان من الممكن لهذه القطاعات أن تصل لو كانت قواعد اللعبة مختلفة.

مثالاً:-

1. أين كان لصناعة التعليم أن تكون اليوم لو شجعت الدولة نمو صناعة التعليم ووفرت الدعم المالي للكويتي تدفعه للمؤسسة التعليمية التي يختارها والتي تقبلها. ولو كان لقطاع التعليم هيئة تعينها الدولة مسؤولة عن تنظيم المهنة وتحديد قواعد العمل بها، بخلاف وزارة التعليم.

2. أين كان من الممكن أن تكون صناعة الخدمات الصحية والتأمين الصحي بالكويت لو وفرت الدولة الغطاء الصحي للكويتي وشجعت الصناعة الصحية الخاصة بتوفير الخدمات الصحية له، ولو استخدمت صناعة التأمين الكويتية لتوفير التغطية الصحية له، وأنشأت هيئة مستقلة للرقابة والتنظيم.

وهكذا الحال لصناعة الإعلام (التليفزيون) وخدمات الطيران والتي تم حالياً توجيهها للتوجيه الصحيح.

لا شك لدي بأننا سوف نصل إلى رؤية أوضح لأهدافنا وندرك الأسلوب الأمثل لإدارة شؤوننا ولسوف نستعيد مع الوقت قدراتنا التنافسية إقليمياً.

-- انتهى --